

العلاقات العراقية- الإيرانية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط

م. م. رحيم حايك كاظم السلطاني

المستخلص

جاءت هذه الدراسة لمعالجة واقع العلاقات العراقية – الإيرانية وأثرها على طبيعة الاستقرار بين البلدين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من حيث أبراز الموقع الجغرافي لكلا البلدين ، واتفاقيات الحدود والتجاوزات التي حدثت خاصة من قبل إيران بعد عام ٢٠٠٣ ، والتي تخطت حدودها الجغرافية مستغلة عدم الاستقرار في العراق . فضلا عن دورها في زعزعة الاستقرار في البلد لتراعي مصالحها الخاصة فقط على عكس علاقات الجوار وما يتصل بها من تكامل المصالح تمثلت مشكلة البحث بتساؤلات محددة حول طبيعة العلاقات بين البلدين والمشاكل الاقتصادية والسياسية الناتجة عنها ، لذلك سعى البحث لكشف طبيعة هذه العلاقات بما يخدم مصالح البلدين حاضرا ومستقبلا . وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي والتأريخي ضمن نظرة تقوم على استشراف المستقبل في المدى البعيد وتوصل البحث الى جملة من النتائج لعل ابرزها قيام ايران بالتجاوزات على الحدود والحصص المائية وعلى آبار النفط ، فضلا عن دورها في التأثير على أوضاع البلد الداخلية وعملية صنع القرار السياسي فيه والتي يمكن ان تؤثر سلبا على طبيعة واهمية هذه العلاقات بين البلدين .

المقدمة:

لم تكن العلاقات العراقية – الإيرانية سلسلة وعلى وتيرة واحدة من الود والعداء عبر التاريخ ، بل كانت تتخللها فترات من الحروب والتوتر والريبه والبرود ، حيث بلغت العداوة ذروتها للفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٨ كلفت البلدين خسائر بشرية واقتصادية كبيرة وبعد انتهاء الحرب اخذت تلك العلاقات تتحسن نوعا ما على الرغم من ان اجواء الثقة لا تزال معدومة بينهما ، فضلا عن ما تقوم به ايران من تدخلات ليس لها مبرر في شؤون العراق الداخلية خاصة بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ م . لذلك ركز البحث على دراسة العلاقات بين البلدين لما لها من اهمية كبيرة في استقرار المنطقة ويسعى البحث الى بيان اهمية تلك العلاقات وتطورها وفق رؤية جغرافية تحليلية تؤكد على حسن الجوار بينهما وتساعد على التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين البلدين حاضرا ومستقبلا . وقد تناولت الدراسة الموقع الجغرافي للعراق وايران وطبيعة العلاقات المكانية بينهما بما فيها التجاوزات الحدودية والمائية وأسباب الحروب ونتائجها عليهما ، كذلك الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ م وأثره على وضعية العلاقات بين البلدين وتوصل البحث الى جملة من النتائج لعل ابرزها التجاوزات الكبيرة من قبل ايران على العراق والتي يمكن ان تؤثر سلبا على هذه العلاقات وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

المبحث الاول الإطار النظري للبحث

أولا :- مشكلة البحث:

- ١ - ما هي طبيعة العلاقات العراقية- الإيرانية ؟ .
- ٢ - ما هي المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تلقي بظلالها على حياة الشعبين العراقي والإيراني ومستقبلهما؟ .
- ٣ - تسليط الضوء على تأثير ظاهرة عدم الاستقرار في برامج التنمية الاقتصادية بما ينعكس ايجابا على طبيعة هذه العلاقات حاضرا ومستقبلا .

ثانيا :-فرضيات البحث:

- ١ - للحروب والتوترات السياسية اثر في عدم الاستقرار بين البلدين .
- ٢ - للموقع الجغرافي بين البلدين دور في إقامة علاقات إستراتيجية مشتركة.
- ٣ - للتحديات الاقتصادية والسياسية دور في عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وبين إيران والعراق بشكل خاص .
- ٤ - لا علاقة لحالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بالتنمية الاقتصادية من خلال ضعفها وابرار قوتها.

ثالثا :- أهمية البحث:

تعود الأهمية العلمية لموضوع هذا البحث إلى حداته ومعالجته للعوامل والجذور السياسية والاقتصادية الكامنة وراء بؤر التوتر وحالة عدم الاستقرار التي تكمن في العلاقة العراقية الإيرانية ، والتي تؤثر على نحو أو آخر في عمليات التنمية الاقتصادية، وتلقي بظلالها عليها. وتبرز الأهمية العلمية لموضوع هذا البحث في النقاط الآتية :

- ١ - إن ظاهرة الصراعات بين العراق وإيران ودورها في عدم الاستقرار في منطقة المشرق العربي تحظى باهتمام بالغ على مستوى الدارسين ومراكز الأبحاث في المنطقة والعالم.
- ٢ - أهمية إيجاد تفسير سببي يساهم في صياغة الحلول وأساليب العلاج لظاهرة عدم الاستقرار ، وأهمية فهم الآلية التي تؤثر من خلالها هذه على منطقة الشرق الأوسط .

رابعا :- أهداف البحث:

- ١ - يهدف البحث بالدرجة الأولى إلى توضيح العوامل والأسباب العميقة لظاهرة عدم استقرار بين البلدين وأثرها في برامج التنمية في منطقة الشرق الأوسط
- ٢ - التوصل إلى مقترحات وحلول لمعالجة المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأثرها في التنمية الاقتصادية.

خامسا :- منهج البحث:

- ١ - المنهج التحليلي الوصفي: لوصف الظواهر وتحليل نتائجها الاقتصادية والسياسية وفق تسلسل زمني ضمن إطار نظرة موضوعية تقوم على التحليل واستشراف المستقبل في المدى المنظور.
- ٢ - منهج التفسير والاستنتاج : لتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ، والمعلومات الجديدة المتاحة بصدده في الإطار الجغرافي و التاريخي.

سادسا :- حدود البحث:

- (١) الزمانية :- اهتم البحث بدراسة العلاقات بين العراق وإيران (١٩١٣- ٢٠١٠)
- (٢) المكانية :- اختصرت الدراسة على العراق وإيران وموقع كل منهما وتأثيره وتأثره بمنطقة الشرق الأوسط

المبحث الثاني

الموقع الجغرافي للعراق وإيران وطبيعة العلاقات بينهما

الموقع الجغرافي للعراق وإيران

أن دراسة الموقع لدولة ما ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين ارض الوحدة السياسية وبين معالم معينه ،أو مرتبطة بتحديدات فلكيه أو وصفيه وانما الجغرافية السياسية تهدف من وراء هذا التحديد أو الوصف إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي،لانه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معينه ،ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي ،ولا يقتصر الأمر على ذلك وانما نتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة ^(١) . وقد يكون الموقع الجغرافي نقمة على الكثير من الدول وذلك بإدخالها في حروب مع دول أخرى وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول الحاذرة التي تقع بين دول متصارعة ،وقد يكون ذلك الموقع نعمة على الدول التي يكون موردها الوحيد أساس بقائها ^(٢).

أولا :- موقع العراق الجغرافي

يقع العراق بالنسبة لخطوط الطول بين خطي ٤٥ ، ٤٥-٣٨ ، ٤٨ شرقا ويقع بين دائرتي عرض ٢٩,٥ – ٣٧,٢٣ شمالا ، فيتحدد بها مدى البعد عن خط الاستواء وعوامل أخرى لها علاقة بظروف المناخ السائد .ان العراق يقع بين مجموعة من الدول هي الكويت والسعودية في الجنوب والاردن وسوريا في الغرب وتركيا شمالا وايران شرقا ، ان حدود العراق مع ايران تصل الى ١٢٨٠ كيلو متر ، وتركيا بحدود ٣٧٧ كيلومتر .

- (١) بيبير رينوفان وجان باتيت ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، ترجمة فايز نقش ، منشورات عويدات (د.ت)، ص ٢٨ .
- (٢) عبد الرزاق عباس ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٧٦ ص ٢٧٣ .
- والعراق على الرغم من صغر مساحته يظم بين حدوده امثلة للاقسام الطبيعية الثلاثة التي يتكون منها سطح الارض، ففي الشمال والشمال الشرقي توجد منطقة الجبال الالتوائية الحديثة وهي جزء من سلسلة الجبال العظيمة التي تعبر أوروبا واسيا ويوجد الى الغرب الامتداد الشمالي لهضبة شبه جزيرة العرب، وبين هاتين المنطقتين أي بين الجبال والهضبة يقع سهل العراق وادي دجلة والفرات العظيمان الترابط الطبيعي بين هذه التضاريس اتاح مرونة المواصلات بالقدر الذي يحقق الخدمات المناسبة ، باستثناء المنطقة الجبلية الشمالية والشمالية الشرقية فان طبيعتها الجبلية الوعرة جعلت منها قلعة يكاد يصعب اقتحامها ^(١) . اما موقع العراق بالنسبة للبحار والمحيطات ، فالعراق لا يطل على بحار مفتوحة او محيطات واسعة الا في مناطق ضيقة ومساحة صغيرة هي شبه جزيرة الفاو في أقصى الجنوب من العراق الذي يطل على أقصى الشمال من الخليج العربي . خارطة (١) وترتب على ذلك ان يتوجه للحصول على التسهيلات اللازمة لتجارته الخارجية في موانئ أخرى ، اذا اراد ان يصل الى موانئ البحر المتوسط فلا بد ان يمر بسوريا او تركيا ، واذا اراد ان يصل الى خليج العقبة عليه ان يمر بالاردن ، واذا اراد ان يصل الى البحر الاحمر مباشرة فلا بد ان يمر بالاراضي السعودية وان اراد ان يصل الى البحر العربي والمحيط الهندي فلا بد ان يمر بمضيق هرمز الذي تقع سلطنة عمان على الساحل الغربي وايران على الساحل الشرقي . خارطة (٢) وفي عرف الجغرافيه السياسييه يجري التعبير عن الموقع الجغرافي بالنسبة الى البحار والمحيطات بطرق عدة منها احتساب النسبة بين الحدود البرية والحدود البحرية وطبقا للمعيار الحسابي يمكن عد العراق الذي يطل على الخليج العربي بدأ من رأس البيشه وحتى ميناء ام قصر بساحل لايتجاوز طوله ٨٠ كيلو متر مقارنة بحدود ه البريه ٣٤٢٤ كيلو متر ، دولة بربه أي ان العراق من الدول المقفلة ارضا ^(٢) .

- (١) محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية ، مصر ، مكتبة أنجلو المصرية ، ١٩٩٥ ، ص ٢٥٣ .

- (٢) عبد الرزاق عباس، مصدر سابق، ص ٢٩٥ .

ثانيا : الموقع الجغرافي لإيران

يترك موقع الجوار الجغرافي آثارا على العلاقات بين الدول المتجاورة ، سواء في وقت السلم أو في الحرب ويمكن القول بصورة عامة تزداد احتمالية ظهور المشاكل كلما زاد عدد الدول المتجاورة ^(١) . تحد إيران من جهة الشمال جمهوريات آسيا الوسطى - أذربيجان ، وأرمينيا وتركمانستان - إذ يبلغ طول حدودها (١٧٤٠ كم) من مجموع حدود إيران البرية البالغة (٥٢٠٤ كم) ونسبة (٣٣,٤٣ ٪) ، ويحدها من الشمال الغربي تركيا ويبلغ طول الحدود معها (٤٧٠ كم) ونسبة (٩,٠ ٪) ، أما من الغرب فيحدها العراق ويحدود طولها (١٢٨٠ كم) ونسبة (٢٤,٥٩ ٪) في حين تحده من الشرق أفغانستان والباكستان بطول (٨٣٧ كم) و (٨٧٧ كم) ونسبة (١٦,٠٨ ٪) و (١٦,٨٥ ٪) لكل منهما على الترتيب ، جدول (١) .

أطوال الحدود البرية بين إيران ودول الجوار

ت	منطقة الحدود	طول الحدود كم	النسبة المئوية %
١	إيران جمهوريات آسيا الوسطى	١٧٤٠	٣٣,٤٣
٢	إيران - العراق	١٢٨٠	٢٤,٥٩
٣	إيران تركيا	٤٧٠	٩
٤	إيران - أفغانستان	٨٣٧	١٦,٠٨
٥	إيران - الباكستان	٨٧٧	١٦,٨٥
المجموع		٥٢٠٤	١٠٠

Encyclopedia of the Third World. Op.cit.p.٨٣٩

(١) نافع القصاب وزميله ، الجغرافية السياسية ، مطبعة جامعة بغداد (ب.ت) ١٩٨٦ ص ٣٧

أن الحدود بين إيران ودول جوارها غير مستقرة وتتحكم فيها عوامل تاريخية أكثر من كونها موضوعية ، فهي تعاني من عدة مشاكل حدودية أبرزها ادعاء إيران ببنوعية جزر البحرين لها واعتراض إيران على تمثيل البحرين في أي مؤتمر أو هيئة ذات طابع دولي على الرغم من تنازل الشاة عنها عام (١٩٧٠) بعد الاستفتاء الذي جرى في البحرين واحتلال جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى (١)، وهناك عدة مشاكل حدودية مع العراق أبرزها مشكلة شط العرب (٢)، وهناك اختلاف في وجهات النظر حول مياه ومنطقة بحر قزوين بين إيران وروسيا إذ كان يقتسمان مياه ومنطقة بحر قزوين المقابلة لهما مناصفة (قبل تفكك الاتحاد السوفيتي) ، أما بعد تفككه احتفظت إيران بنسبة (٥٠٪ فيها) بينما رأت إيران أن على روسيا أن تعطي الجمهوريات الوسطى المستقلة عنها جزءاً من حصتها التي تبلغ (٥٠٪) من حصة إيران ، فضلاً عن أن هناك مشاكل حدودية بين إيران وأذربيجان التي تدعمها الولايات المتحدة على منطقة بحر قزوين (٣). ومن هذا يتضح أن هذه المشاكل الحدودية من شأنها أن تضعف من قوة إيران ما لم تحل بحيث تكون موضع الرضا الكامل بالنسبة للدول المجاورة ، لاسيما وأن هذه النزاعات يمكن أن تثيرها أطراف لها غايات و أطماع ومن ثم إدخال إيران في مشاكل هو في غنى عنها

(١) دراسة عن جغرافية إيران ، بحث منشور على الشبكة الاستراتيجية في الانترنت ص ٣.

(٢) عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٩٩ ص ١٤١-١٤٤.

(٣) التقاطعات السياسية في آسيا الوسطى ، بحث منشور على شبكة الانترنت، ص ٢٠١-٢٠٢. ثالثاً :-

العلاقات المكانية العراقية – الإيرانية

تتضمن العلاقات المكانية دراسة الحدود السياسية البرية – المائية المشتركة للدولتين ومدى قبولهما ووصف المظاهر المختلفة التي تسير معها ومشاكلها الجغرافية السياسية إن وجدت حتى نتلمس الحقائق الجوهرية التي تترك أثارها على سلوك الدولتين المتجاورتين بصورة أو بأخرى ، يستلزم الأمر تحليل خط الحدود الجغرافي ، أي إجراءات الدولتين التي قد تغير اللاند سكيب لتأثر المنطقة المكانية بالإجراءات السياسية التي تتخذها دولة واحدة منها :
فما هي معايير التي اتخذت لرسم هذه الحدود ؟
وقبل الإجابة لابد لنا من استعراض بعض التعريفات الواردة حول الحدود .

- خط الحدود وهو خط ليس فيه من الأبعاد إلا الطول يحدد مساحة الدولة ومجال سيادتها وسيطرتها .
- الحدود تحدد باتفاق الدول المعنية ، بموجب معاهدات أو اتفاقيات أو قرارات تحكيم أو حيازات سكانية أو عوامل جغرافية أو مواريت تاريخية أو مقومات وطنية ، وتكون أكثر استقراراً إذا ما خضعت للتخطيط من قبل لجان ميدانية دولية مختصة ، لتحديد إقليم الدولة التي تمارس حق سيادتها عليها ، وتبسط عليها سلطتها قانونياً (١) . وتعد الحدود التي تمتد بين الدول بعضها وبعض من عمل الإنسان وهي من أجل هذا تعد ظاهرة بشرية وليست طبيعية ، وقد اتخذ الإنسان في أول الأمر المظاهر الطبيعية كالأنهار والجبال حدوداً للفصل بين الأراضي ، لأنها حواجز طبيعية تحول دون تقدم الجماعات البشرية ، ولكن قيمة هذه الحدود أخذت تقل بالتدريج لتطور العنصر البشري وتقدم الوسائل التي يلجأ إليها الإنسان في مجموعة على غيره ودفاعه عن نفسه (٢) . إما التخوم فهي عبارة عن مناطق أرضية ذات بعدين هما : الطول والعرض وتقع بين دولتين أو أكثر بسكانها ومنشأتها ، وكثيراً ما يحدث نزاع مستمر بين الدول لضمها أو التوسع فيها ، وهي في كثير من الأحيان خالية من السكان بسبب عدم صلاحيتها للسكن ، مثل الظواهر الطبيعية كالجبال والأنهار والمستنقعات والبحيرات والغابات . وبما أن التخوم بشكلها القديم قد اختفت على الخريطة السياسية للعالم إذ توسعت الدول فيها وتحولت نتيجة لذلك من التخوم إلى خطوط حدود سياسية لذ لا بد من الإشارة إلى العوامل التاريخية التي احاطت الحدود العراقية الإيرانية على النحو التالي :-

(١) محمد محمود إبراهيم الديب ، مصدر سابق ، ص ٧٩.

(٢) نافع القصاب ، مصدر سابق ١٩٨٦ ، ص ١٦٦

اولاً :- اتفاقيات الحدود :

إن تحديد الحدود بين العراق وإيران يستند إلى معاهدة ارض روم الثانية التي انعقدت بين الدول العثمانية والدول الفارسية عام ١٨٤٧ ، برتوكول تحديد الحدود الذي وقع عليه في استانبول في ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ ، كل من وزير خارجية الإمبراطورية العثمانية والسفير الإيراني نيابة عن دولتيهما وكل من سفير بريطانيا وروسيا نيابة عن دولتيهما بصفتها دولتين وسيطتين ، وقد أتمت اللجنة التي الفت لهذا الغرض تعيين خط الحدود على الأرض وبيان إحداثيات نقاطه على الخرائط وعلى الأرض من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب عام ١٩١٤ ، وأثبتت تفاصيل ذلك في محاضر ١٩١٤^(١). وعلى هذا كان يجب إن ينتهي الخلاف على الحدود بين الدولتين العثمانية والإيرانية ومن ثم بين الدولتين العراقية والإيرانية ولكن سرعان ما تترتب بسبب هذه الحدود مشاكل كثيرة ، أدت إلى تغيير في مسار العلاقات بينهما ويدعم ذلك التجاوزات الإيرانية المرتبطة بالمسافة الجغرافية من الحد السياسي عما كانت عليه. ونظرا لكثرتها وطول مسارها التاريخي وتوزيعها على مناطق مختلفة ، وتطوراتها الإقليمية والدولية ، نشير إلى أمثلة منها وعلى النحو الآتي :-

التجاوزات البرية :-

- أنشأت إيران بالقوة وداخل الأراضي العراقية مخافر حدودية مثل :-
- البخيلة : يقع في قضاء قلعة صالح وقد انشأ داخل الأراضي العراقية على مسافة كيلو متر واحد من خط الحدود .
- كانت سخت : يقع في قضاء بدره وقد انشأ داخل الأراضي العراقية بعيدا عن خط الحدود بمسافة ستة كيلو متران .
- تك تك : يقع في قضاء بدره وقد انشأ داخل الأراضي العراقية على مسافة سبعة كيلو متران من خط الحدود^(٢).

(١) محمد متولي ، محمود ابو العلا ، الجغرافية السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٣ ، ص ١٥٥ .

(٢) نافع القصاب واخرون ، مصدر سابق ، ص ١٦٦-١٦٧ .

ثانيا :- التجاوزات المائية :-

إن الدولة العثمانية قد تنازلت لإيران عن مدينة المحمرة العراقية ومرساها رغبة منها في حسم مشاكل الحدود ، وأصبحت حدود العراق تتصل بمستوى المياه المنخفضة في الساحل الإيراني في شط العرب كله ، عدا قسم محدود منه متاخم لميناء المحمرة ، (خرم شهر) ، عينه محضر القومسيون ، ومعنى هذا إن شط العرب كله باستثناء ماترك لميناء المحمرة جزء من العراق^(١) خارطة (٣ ، ٤) وبعد ذلك تنازل العراق لإيران عن جزء من اقليمه في شط العرب أمام عبادان . وقد استمرت إيران في مخالفتها لإحكام المعاهدات وفي تجاوزها على العراق الواضحة في شط العرب ، مما يتيح لها فرصة الحركة بشكل أوسع ويظهر مكانتها وقوتها وبالتالي فرض سيطرتها عليه ، وهناك نماذج عديدة تظهر ماعنته الحكومات العراقية ولفترات مختلفة في اتصالاتها مع الحكومة الإيرانية ومجاورتها لهذا البلد مثل :-

- ميناء خسر آباد :- أبلغت الحكومة الإيرانية بمذكرة سفارتها ببغداد في ٧-٥-١٩٥٩ ، بأنها أعلنت إن (خسر آباد قد اعتبر ميناء بحريا تابعا لخرم شهر).
- مخالفات البواخر الإيرانية لتعليمات سلطات الموانئ العراقية^(٢).
- ومن هنا ينبغي علينا الإشارة إلى :-

اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥

نتيجة لدعم إيران لثورة الأكراد في شمال العراق وفي ٧-١٠-١٩٧٣ بعد حرب تشرين مع الكيان الصهيوني بيوم واحد اقترح العراق على إيران إعادة العلاقات الدبلوماسية وتشكيل لجنة مشتركة لبحث مشكلة الحدود وسحب قوات الجانيين ، إلا إن المباحثات تعثرت لتسوى في اتفاقية الجزائر في آذار عام ١٩٧٥ ، وقد تم اعتراف العراق فيها على إن الحدود في شط العرب في منتصف مجرى شط العرب ، مقابل عدم تدخل إيران في الشؤون الداخلية للعراق وإيقاف الدعم المادي والمعنوي للأكراد ، وفي آذار عام ١٩٧٩ قامت الثورة الإسلامية في إيران وفي ٧-٩-١٩٨٠ الغي العراق اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ لان إيران رفضت الالتزام فيها حسب ادعاء الحكومة وقتها ، وأعلن مجددا إن شط العرب ملك العراق بالكامل وإن عربستان عراقية وعلى إيران إعادة الجزر الثلاث (طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبو موسى) للإمارات العربية ، التي سبق إن احتلتها عام ١٩٧١ ، إضافة إلى تأكيد حقوقه في مياه الأنهار التي تنبع من إيران وتغذي الأنهار العراقية أو تصب فيها^(٣) خارطة (٥)

(١) الجمهورية العراقية ، بغداد ، وزارة الخارجية ، حقائق عن الحدود العراقية الإيرانية ، كانون الثاني ، ١٩٦٠ ، ص ٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣ .

(٣) محمد احمد عقله مؤمني، الحرب العراقية الايرانية دراسة في الجغرافية السياسية، ١٩٨٨ ، ص ٨٩ .

وأعلن عام ١٩٨٠ الحرب ضد إيران على أنها قادية جديدة تيمنا بالانتصار الكبير بتلك المعركة التي استطاع خلالها ١٢ ألف مقاتل عربي إن يسحق ١٢٠ ألف مقاتل فارسي في عام ٦٣٧ ميلادي ، وقد اختفى بالفعل الحد السياسي بين الدولتين وانقلب إلى مسالة عسكرية بما يتضمن ذلك من قوات دفاع وتحصين واستحكامات وأسلحة ، وأصبح الحد العسكري هو الذي يؤدي وظيفة الفعل على خير وجه^(١) . ويستشف مما تقدم ذكره تاريخيا إن حدود الدولتين اختفت وتغيرت على أسس ومعايير مختلفة هي :-

- حدود معترف بها دوليا وحدود متنازع عليها لسبب أو لآخر .
- حدود شرعية وحدود الأمر الواقع .
- حدود ثابتة وحدود متغيرة .
- حدود واصله وحدود فاصله .

وقد تمر هذه الحدود في مناطق خالية من السكان أو العكس ، أو أراضي مفتوحة نسبيا مثل الصحاري أو المستنقعات أو ظاهرات تضاريسية مثل الجبال أو قد تسيير الحدود السياسية مع الأنهار .

ويمكن إن تكشف من الخريطة الجغرافية المناطق التي رسم فيها خط الحدود ، وشخصيتها الجغرافية المتجاورة والمشاركة أحيانا ، والتي نعتبرها مناطق الاحتكاك والنزاع بين الدولتين المتجاورتين في مناطق الحدود ويمكن تقسيمها إلى :-

١- الحدود البرية

يبلغ طول الحدود العراقية – الإيرانية ١٣٠٠ كيلو متر ، تكون الحدود الأرضية البرية القسم الأكبر منها حيث تمتد لمسافة تبلغ ١٢٢٠ كيلو متر والباقي وقدره ٨٠ كيلو متر هي حدود نهريّة تتبع شط العرب. خارطة رقم (٦). وقد أوضحت مصادر وزارة الخارجية العراقية عام ١٩٨١ ، واستنادا إلى معاهدة ١٩٣٧ وبروتوكول الأستانة المعقودة في ٤ تشرين الثاني سنة ١٩١٣ إن الحدود البرية تبدى (في الشمال من علامة الحدود رقم ٣٧ على الحدود التركية الإيرانية الكائنة بالقرب من سردار بولاق على القمة الواقعة بين ارارات الصغير ارارات الكبير ثم يسير الخط من هذه النقطة نحو الجنوب حتى قناة حيين حيث نقطة اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب نهر تراز الله. وعلى هذا الأساس هناك مسافة سياسية جغرافية تسمى حد سياسي مفاصة بالكيلو متران تمتد وتفصل بينهما ، ولا يمكن عبورها إلا بموافقة الدولتين ، لذا وجب الإلمام بظروف السطح المختلفة بالرغم من وجود صورة جغرافية لهذه الحدود من دراسات سابقة (٢).

- (١) محمد احمد عقلة مؤمني ، مصدر سابق ، ص ٩٠
- (٢) خالدة رشيد السعدون ، تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وإيران ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ١٩٧٠.
- ويمكن تقسيم الحدود البرية إلى ما يأتي :-
- ١- المنطقة الجبلية :-

تقع اغلب هذه المنطقة في الجانب الإيراني حيث تمتد لمسافات بعيدة إما في العراق فتتخصر المنطقة الجبلية فقط في الجزء الشمالي الشرقي منه ، أي في القسم الشمالي من خط الحدود ، وترتفع بعض القمم الجبلية في هذه المنطقة بصورة عامة بين ٥٠٠٠-١١٠٠٠ قدم ، مما دفع الباحثين إلى تقسيمها إلى منطقتين :

- منطقة الجبال العالية بين ٧٠٠٠-١١٠٠٠ قدم
- منطقة الجبال المتوسطة بين ٥٠٠٠-٧٠٠٠ قدم.

ويعد تأثير الحدود في هذه المنطقة على الحركات العسكرية لصالح إيران ، لان ذرى هذه السلسلة تسيطر على الجانب العراقي (١). إن اختبرت لتأدية هذا الغرض وعلى العموم تتميز هذه المنطقة بين الدولتين بما يأتي :-

أ- السكان

الأكراد الغالبية الساحقة بين السكان وقد تصل نسبتهم في بعض المناطق إلى ١٠٠٪، ومن الممكن اعتبار سلاسل جبال حميرين الحد الجنوبي التقريبي لانتشار الأكراد في الجهات الشرقية والشمالية الشرقية من العراق (٢). إما في إيران فان الأكراد يتركزون في الاقسام الشمالية الغربية والجهات الغربية من البلاد كما في اذربيجان واربدلان ومنطقة مكرن وولاية كرمشاه ولورستان. وبالرغم من اختلاف اللغة الكردية بالنسبة للناطقين بتا فان هناك اتفاق على لهجتين رئيسيتين هما اللهجة الشمالية واللهجة الجنوبية ، ويتكلم اللهجة الشمالية الأكراد الذين يسكنون شمال وغرب الخط الممتد في جنوب شواطئ بحيرة اورمية إلى منحنى الزاب الكبير حتى التقائه بنهر دجلة ، إما اللهجة الجنوبية فيتكلم بتا بقية سكان كردستان (٣).

- (١) سالم محمد بدوي ، الحدود العراقية الإيرانية ، دراسة جيوبوليتيكية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ١٩٨١.
- (٢) محمد حامد الطائي ، تحديد اقسام سطح العراق ، بغداد ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد الخامس ، حزيران ، ١٩٦٩ ، ص ٢٨٩.
- (٣) خالدة رشيد السعدون ، مصدر سابق ، ص ٩٠.

على الرغم من هذا الافتقار الظاهري للتجانس اللغوي ، إلا إن فكرة اللغة المشتركة كجزء لا يتجزأ من الامة الكردية قوية بين المواطنين الأكراد ، ولا يعد مصدر ضعف موروث فيهم ، وعند نقطة أخرى من الظواهر الاثنوغرافية اختلاف اكراد إيران عن اغلب اكراد العراق في اعراقهم الدينية المذهبية إلا إن ذلك لا يعتبر امرا اساسيا بينهم (١). ولا يترك أثرا على علاقاتهم وتطلعاتهم القومية. ونظرا للصعوبات التي تحيط بمفهوم دولة كردستان لذا تبقى اتجاهاتهم على العموم في رسم سياسة الحكم الذاتي في البلدان التي يتركزون فيها ، وتتضح صورة ذلك مؤخرا في سيادتهم على نطاق إقليمي من ارض العراق والمتصل باليابس الإيراني ، وهذا يشجع نظرية الذي ينادي بالحكم الذاتي في إيران والصراع مع النظام السياسي الذي لا يتقبل ذلك (٢). ويبقى التغيير على مراكز القوى السياسية والعسكرية في الدول والتغير الذي يطرا على المنطقة (٣).

ب- الأنهار :-

الأنهار عموما تمثل انعكاسا لظروف المناخ والسطح معا إلى حد كبير وتقع منابع مجموعة من الأنهار في المرتفعات الإيرانية وتصب في الأراضي العراقية ومن أهمها نهر الزاب الصغير ونهر دياي ونهر الوند الخ خارطة رقم (٧).

- الزاب الصغير :

يعد الزاب الصغير من الروافد المهمة لنهر دجلة ، وينبع من أراضي جبلية في إيران المحيطة بسهل لاهيجان التي تصل ارتفاعها ٣٢٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر ، ويجري في سهل ضيق بموازة الحدود العراقية الإيرانية نحو الجنوب الشرقي ثم نحو الجنوب الغربي ، ويدخل العراق شرق قلعة دزة شمالي منطقة دوكام عند ملتقى بواي بأنة .

- نهر دياي :-

يعد نهر دياي من روافد دجلة المهمة ويتألف من رافدين أولهما رافد سيروان الذي ينبع من منطقة لورستان غربي إيران عند ارتفاع ٢٥٠٠-٣٠٠٠ م فوق مستوى سطح البحر ، والرافد الثاني هو تانجرو الذي ينبع مجراه في مقدم مضيق دربندخان ، وعند هذا الالتقاء يتكون نهر دياي الذي يلتقي مع نهر دجلة جنوب بغداد بحوالي ٣١ كيلومتر (٤).

- (٢) محمد الدرة ، القضية الكردية ، بيروت ، دار الطليعة ، ص ٣٠-٣١ .
- (٣) مركز البحوث والمعلومات ، مصدر سابق ، ص ٥-٦ .
- (٤) وفيق حسين الخشاب واخرون ، الموارد المائية في العراق ، ماهيتها-تعريفها-اصنافها-صيانتها، دار الحرية للطباعة والنشر، ص ٨٧ .
- إما مساحة حوضه فتبلغ ٣١٨٩٦ كيلو متر مربع منها ٧٨٢٤ كيلو متر مربع تقع داخل الأراضي الإيرانية ، ويبلغ طول النهر ٣٨٦ كيلو متر ، ومعدل تصريفه السنوي ١٨٢م^٣/ثا ، أما معدل إيراده السنوي فيبلغ ٥,٧٤ مليار متر مكعب^(١) .
- ومعنى هذا إن هناك علاقة بين المياه التي تصل إلى العراق وتتصل بحياة عدد من السكان ، ترتبط بالظروف الطبيعية والسياسية في إيران وسلوكها الدولي
- ح- الثروة المعدنية :-**
- تنتشر ثروات العراق النفطية في معظم مساحة البلاد ، ومنها قرب خطوط الحدود الدولية مثل نفط خانة المجاور لحقل نفط شاه في جارتها اللصيقة إيران^(٢) .
- نفط خانة ونفط شاه :-**
- يقع حقل النفط المشترك عبر الحدود العراقية الإيرانية ، ويشطره نهر (ابي نفط) الفاصل بين الدولتين إلى شطرين الشطر الاول ويسمى بحقل نفط خانة الذي يبعد ٣٥ كيلو متر عن جنوب شرقي مدينة خانقين في الجانب العراقي والشطر الثاني ويسمى حقل نفط شاه ويقع في الجانب الإيراني .
- وقد دارت حول هذه المنطقة المشتركة مفاوضات بين الدولتين انتهت باتفاق الطرفين في ١٤ اب ١٩٦٣ ، بالتعاون الفني في الحقلين باعتبارهما حقلا طبيعيا واحدا^(٣) .
- وعلى ضوء هذا الاتفاق نشأت صناعات نفطية كيميائية فيها وخطوط للنقل بالانابيب طويلة للتصدير والتصفية .
- د- طرق المواصلات :-**
- يمكن اعتبار هذه المنطقة الجبلية التي تمتد على الحدود العراقية الإيرانية حاجزا متصلا يفصل بينهما بشكل عام إلا أنها لا تخلو من بعض المنافذ التي تحدد الانتقال عبرها مثل :-
- طريق اربيل – صلاح الدين – شقلاوة ، وذلك في مصيف صلاح الدين الواقع فوق جبل صلاح الدين .
 - طريق كركوك – جمجمال – السليمانية ، وذلك عند اجتياز مضيق دربندبازبان
 - طريق بغداد- جلولاء – دربندخان وذلك قبل موقع سد دربندخان^(٤) .

- (١) المصدر نفسه ، ص ٨٨ .
- (٢) المصدر نفسه ، ص ٩١-٩٣ .
- (٣) حسن مجيد الدجيلي ، إيران والعراق خلال خمسة قرون ، بيروت ، دار الاضواء ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٩ ، ص ٧٢-٧٣ .
- (٤) محمد حامد الطائي ، تحديد اقسام سطح العراق ، بغداد ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، ج ٥ حزيران ١٩٦٩ ، ص ٢٩ .
- ٢- المنطقة السهلية :-**

تأتي هذه المنطقة عقب المنطقة الانتقالية وتمتد في العراق لمسافات واسعة أكثرها تقع في إيران ، ويقتصر امتدادها على مساحة محدودة في القسم الجنوبي الغربي من إيران^(١) ، منعزلا عن داخل إيران بجمال البختياري من جهة الشرق وبجمال لورستان من جهة الشمال ، بينما يفتح نحو العراق ويكون امتدادا طبيعيا لسهله في جهتي الجنوب والغرب ففي هور الحويضة مثلا لا يعرف احدا إن مكانه في سهل العراق أو سهل (عربستان) ولهذا كان تاريخه السياسي والحضري وثيق الارتباط بتاريخ العراق ، فعناصر الحضارة العيلامية التي قامت فيه هي نفس عناصر الحضارة السومرية التي قامت في القسم المجاور له في جنوب العراق ، وقد ارتبط تاريخه السياسي بتاريخ سهل العراق منذ عهد سرجون الاكدي كجزء من الإمبراطورية الكبيرة التي كونها ، وليس ادل على ارتباطه ب سهل العراق من إن غالبية سكانه من العرب ومعظمهم يرجع في اصله إلى قبائل عربية تسكن العراق^(٢) . وارتبط سياسيا بفارس في عام ١٩٢٤ عندما تغلبت قوات رضا شاه على الشيخ خزعل امير المحمرة رئيس قبائل آل محيسن واخذته اسيرا إلى السجن في طهران وقد تكونت هذه السهول بفعل رواسب حديثة طرحتها مياه انهار عديدة اهمها دجلة والفرات والدجيل (الكارون) والسويب (الكرخة) والمجاري المائية القادمة من المرتفعات الإيرانية عند التقائها بالسهل الرسوبي المنبسطة . أما الاوار والمستنقعات الواقعة بين العمارة والناصرية والبصرة ويمر في بعض منها خط الحدود فهي لم يتم ملؤها بالترسبات بعد^(٣) وبما إن الحدود عبارة عن خطوط ليست لها مساحة وقد لا يتعدى عرضها بضع سنتمترات أحيانا فهي ظاهرة سياسية لاجغرافية وقانونية شرعية ، علما بان هذه الشرعية قد لا تعترف بتا بعض الدول ، خاصة إذا كانت ليست على علاقات طبيعية على العموم اصبحت هذه الخطوط التي تشير نحو الجنوب تنتهي عند قناة الجينين حيث نقطة اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب نهر تواز الله^(٣) ، إن امتداد خط الحدود في المنطقة السهلية يحتوي على مساحات يابس وماء تتصل بحياة السكان الذين يعيشون في تلك المناطق ، وتعكس ظواهر بارزة هي :-

أ- الأنهار :-

من اكبر الأنهار في هذه المنطقة نهر الدجيل (الكارون) الذي ينبع من مرتفعات بختياري شمال الاحواز ويصب في شط العرب ، وهو نهر عميق المجرى سريع الجريان يزود شط العرب بكمية من المياه تصل إلى ٢٧ مليار متر مكعب ، وهي أكثر من كمية المياه التي تصل إلى شط العرب من نهري دجلة والفرات مجتمعين ،

- (١) خالدة رشيد السعدون ، مصدر سابق ، ص ١٢ .
- (٢) جمهورية العراق ، وزارة الخارجية ، الاعتداءات الفارسية على الحدود الشرقية للوطن العربي ، ١٩٦٠ ، ص ٤٩ .
- (٣) محمد محمود إبراهيم الديب ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .

ويجري إلى يمين الدجيل نهر السوب (الكرخة) التي تتجمع مياهه في مرتفعات بختياري (كرمنشاه) وتنتهي إلى مستنقعات واحواض تجد طريقها في النهاية إلى هور العظيم .
وهناك انهار اخرى مثل نهر الطيب الذي ينبع من جبال زاجروس في إيران ويصب في هور الحويزة ، ونهر دويريج الذي يتكون من مجاري الينابيع المائية والامطار في زاجروس الإيرانية^(١).
وهذه الأنهار وغيرها يمكن أن تكون سببا للعديد من المشاكل بين العراق وإيران والذي حدث إن إيران قامت باستغلال مياهها في العراق ، وذلك بتحويل مجاريها من خلال انشاء السدود والخزانات عليها^(٢).

ب- الاهوار والمستنقعات :-

تولف منطقة الاهوار والمستنقعات جزءا كبيرا من منطقة الحدود العراقية الإيرانية ، اذ تغطي المياه خط الحدود تقريبا طول السنة ، وتمتد بين شمال مدينة العمارة وحتى منطقة الاحواز ، واهم اهورها البستاني والجكة وهور الحويزة الذي يمتد لمسافة ١٠٠ كيلو متر طولا وبمعدل يزيد على ٤٠ كيلو متر اتساعا ، وتقدر مساحته خلال موسم الفيضان بحوالي ٢٥٠٠-٣٠٠٠ كيلو متر مربع ، وتتنوع تسميته حيث يعرفه السكان في الجانب العراقي باسماء عدة ففي المشرح يعرف بهور السواعد ، وفي الكلاء بهور العمارة وفي العزيز بهور النوافل ، بينما تسمى مياهه القريبة من إيران بهور الحويزة من قبل كافة السكان^(٣)، إما بشأن تحديد خط الحدود في منطقة الحويزة فيبدأ من المحل المسمى ام الشر حيث يتصل هور الروف مع هور العظيم ، وتقع ام الشر إلى شرق محل اتصال هور المحيسن بهور العظيم على بعد ١٤,٥ كيلو متر إلى الشمال الغربي من البساتين الواقعة في الدرجة ٣١ والدقيقة ٤٣ والثانية ٢٩ من العرض الشمال ، ومن ام الشر ينتهي الخط نحو الجهة الجنوبية الغربية لحد درجة ٣٥ من الطول الغربي تقريبا في الطرف الجنوبي من بحيرة صغيرة تعرف باسم العظيم ايضا واقعة في هور العظيم على بعد مسافة قصيرة إلى الشمال الغربي من الشويب ، وفي هذه النقطة يواصل الخط سيره نحو الجنوب على محاذات الهور لحد الدرجة ٣١ من العرض الشمالي ويتبعه سائرا نحو الشرق تماما لحد النقطة الكائنة إلى الشمال الشرقي من كشك بصرة ، بحيث يتركز هذا المحل في الأراضي العراقية ، ثم يسير الخط في هذه

- (١) جمهورية العراق ، وزارة الخارجية ، مصدر سابق، ص ٤٩.
- (٢) خالد العزي ، مشكلة الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران ، بغداد ، مطبعة شفيق ، ١٩٨١، ص ٤٠-٤٥.
- (٣) حسن الخياط ، جغرافية اهور ومستنقعات جنوب العراق ، القاهرة ومعهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥، ص ٢٠-٢٢.

النقطة نحو الجنوب لحد قناة الجبين عند اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب نهر تواز الله^(١).
وقد ترتب على وجود هذه الاهوار أهمية في إنماء الثروة السمكية فهي مكانا صالحا لعيش وتكاثر الأسماك^(٢).

ج- عربستان:-

هناك تركيز سكاني بارز على خلاف مستقرات السكان الأخرى في إيران ، تنحصر في منطقة تمتد إلى الحدود العراقية الإيرانية ، وغالبية السكان من العرب في عربتان ، علما إن هذه التسمية قد أطلقها الفرس على بلاد الاحواز العربية وهي تعني في لغتهم بلاد العرب ، إما خوزستان التي اتخذت بدل عربتان فهي تسمية فارسية أيضا أطلقها الفرس بعد احتلالهم المنطقة.
ويقع هذا الإقليم في الجنوب الشرقي من العراق وفي الجنوب الغربي من إيران خارطة (٨) وتفصلها عن إيران طبيعيا سلاسل جبلية شاهقة هي جبال زاجروس إذ يحدها من الشرق جبال البختيارية وجبال لورستان في الشمال الشرقي .
وتبلغ مساحة الإقليم ١٨٥ كيلو متر مربع نقصت إلى ١٥٩ كيلو متر مربع بعد استقطاع مساحات من أراضي الإقليم وضماها إلى المحافظات الإيرانية المجاورة وهي فارس واصفهان وكرمنشاه^(٣).
ويظهر من الوثائق إن عربتان كانت مستقلة تماما عن الحكومة الفارسية في اوائل القرن الثامن عشر.

- (١) وزارة الخارجية ، الحدود العراقية – الإيرانية، مصدر سابق، ص ١٥١.
 - (٢) مصدر نفسة، ص ١٠٧.
 - (٣) محمد علي الداود ، احاديث عن الخليج العربي ، بغداد ، وزارة الإرشاد ، ١٩٦٠، ص ١٦.
- ثالثا :- الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٨/١٩٨٠)

تعتبر فترة الحرب العراقية الإيرانية بمثابة المرحلة الأهم لبداية النفوذ الأميركي في منطقة الخليج العربي من خلال تدعيم العلاقات مع العراق بعد سقوط نظام الشاه، فقد كانت إيران تزود إسرائيل بنسبة (٦٠٪) من حاجاتها النفطية^(١) وقد أدت الحرب إلى انقسام العرب بين مؤيد للعراق (الأردن، مصر واليمن الشمالي والمغرب والسعودية والسودان ودول الخليج العربي) ومؤيد لإيران على اعتبار عدم جدوى الحرب (سورية وليبيا واليمن الديمقراطي الجنوبي)، وقامت السعودية ودول الخليج العربية بتقديم الدعم المالي للعراق طوال الحرب لمساعدته بعد الانخفاض الكبير في عوائده النفطية، وطالبت مصر بتزويد العراق بمعدات وخبراء عسكريين وعمالة مدنية ليتفرغ العراقيون للخدمة العسكرية. وقد أغلقت سورية حدودها مع العراق وأوقفت أنبوب النفط العراقي عبر سورية، ووقعت اتفاقاً تجارياً مع إيران ضمن لسورية الحصول على النفط لسنوات عديدة وبأسعار تفضيلية.
وفي ٢٠ تموز ١٩٨٧م تمّ تدويل الحرب، فصدر قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) الذي وافقت عليه العراق ولم توافق عليه إيران حتى عام ١٩٨٨م. وبذلك انتهت الحرب بعد ثمانية أعوام كلّفت أكثر من مائتي مليار دولار إضافة إلى مليون قتيل وأكثر من (١,٧) مليون جريح^(٥). إن عقد السبعينيات من القرن الماضي هو عصر الفورة المالية في العراق بسبب العوائد النفطية لعموم الدول النفطية، ففي عام ١٩٧٩م وهو عام تسلم صدام حسين السلطة فعلياً في العراق كانت الفوائض المالية لدى العراق قد بلغت (٢٦٢٩٦) مليون دولار، وكان يحتل المرتبة الرابعة من حيث حجم الفوائض المالية على المستوى الإقليمي وقد بدأ صدام بانتهاج سياسات تسليحية ضخمة على حساب اعتبارات توجيه تلك الفوائض نحو تحقيق نهضة اقتصادية حقيقية في العراق، لذا نلاحظ بان العراق وبسبب توجهات قيادته السياسية، اندفع بسرعة كبيرة نحو سياسة تسليحية ضخمة أو ما

- (١) أنور عبد السلام، مصالح الإستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي من وجهة النظر الأمريكية السوقية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٦٨ ، نيسان ١٩٨٢ ، ص ٤١١.
- (٢) جي ، بي – كيلي ، شبه الجزيرة والخليج العربي ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، الجزء الثاني، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٦٣٢-٦٤٤.
- (٣) خالد السرحاني ، ترسيم الحدود لعراقية – الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١١١ ، كانون الثاني ١٩٩٣ ، ص ٢٣١-٢٣٥.

(٤) محمد موسى متولي ، حوض الخليج العربي ، الجزء الاول ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٤٣.

(٥) الجعفري ، بشار. السياسة الخارجية السورية (١٩٤٦ – ١٩٨٢) . ط١ ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٧ ، ص ٤٧٥ .

يسمى بالإتفاق العسكري الذي يتضمن الإتفاق على الجيوش وشراء الأسلحة والمعدات الحربية وهنا سوف نستخدم تعبير عبء الدفاع الذي هو حاصل قسمة الإتفاق العسكري على الناتج القومي الإجمالي GDP و عليه فان عبء الدفاع للعراق فاق عبء الدفاع للدول النامية وغيرها إذ إن المعدل السنوي لعبء الدفاع العراقي خلال فترة ١٩٧٠-١٩٨٠م كان (١٥,٩ %) مقارنة بدول الشرق الأوسط (١٢,٣ %) ، و (٥,٩ %) للدول النامية و (٥,٢ %) لدول العالم الأخرى، إلا أنه بعد حدوث الحرب زاد عبء الدفاع بمقدار (٢٩ %) عن مثيله في الشرق الأوسط وثلاثة أضعاف عبء الدفاع العالمي. وخلال الخمس سنوات من الحرب أي عام ١٩٨٥م بلغ عبء الدفاع (٤١,٧ %) وهذا يعني أن العراق كان ينفق (٤١,٧ %) من القيمة الكلية للسلع والخدمات التي كان ينتجها. وكذلك احتل العراق من بين (١٤٤) دولة المرتبة الأولى من حيث حجم الواردات العسكرية (١). وعليه فان النظام السابق كان يتجه نحو عسكرة الاقتصاد العراقي، وهذه العسكرة كان لها ثمن كبير تمثل بالتضحية بمرتكزات تحقيق تنمية اقتصادية في العراق. ولذلك فإن العراق قد بدد الفوائض المالية الناتجة عن العوائد النفطية التي تراكمت لديه خلال فترة السبعينيات على البناء العسكري والتسليح وخوض حرب لا مبرر لها. ويمكن إجمال الآثار والتداعيات التي تركتها الحرب العراقية - الإيرانية على الاقتصاد العراقي بالآتي:

- ١- أثرت الحرب كثيراً في الصادرات النفطية للعراق، بسبب عرقلة وصول الصادرات النفطية العراقية إلى العالم الخارجي عبر الخليج العربي، إذ انخفضت بنسبة (٦٢ %) عن عوائد عام ١٩٧٢م.
- ٢- أثرت الحرب في الاقتصاد العراقي من ناحية استنزاف الاحتياطيات المالية، إذ بعد أن كان العراق يتمتع بالمرتبة الرابعة من حيث الفوائض المالية أصبح العراق يعاني من مديونية كبيرة بسبب نفقات الحرب، إذ انخفضت من (٣٥) مليار دولار عام ١٩٨٠م إلى الصفر عام ١٩٨٥م.
- ٣- أثرت أيضاً في التجارة الخارجية للعراق حيث نلاحظ بان العراق كان يتمتع بفائض في الميزان التجاري مع العالم الخارجي إلا انه بعد الحرب أصبح يعاني من عجز في ميزانه التجاري بسبب توقف الجهاز الإنتاجي والاتجاه نحو الاستيراد كثيراً خاصة في السلع الاستهلاكية إذ أنها ازدادت من مبلغ (٤,٧٩) مليون دولار عام ١٩٧٩ ، حتى وصلت عام ١٩٨٥ إلى (٢٠٧٣٠) مليون دولار .

١. كورد سمان، أنطوني هـ. الحرب العراقية الإيرانية والأمن العربي في الأعوام ١٩٨٤ – ١٩٨٧ (المضامين الإستراتيجية والخيارات السياسية) . ت: نافع لبّس، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩١ ، (٦) .
- ٤- أثرت الحرب في تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي وقد شمل التدمير جميع المنشآت الاقتصادية والموانئ وتوقف خطوط التصدير، وكل ذلك أثر سلباً في الاقتصاد العراقي .
- ٥- أضعفت الحرب معدلات الادخار، ومن ثم تبعه انخفاض في معدلات الاستثمار وهذا يعني حرمان العراق من ادخار (١٠٠) مليار دولار كان من الممكن استثمارها في أوجه التنمية المختلفة بل تم توظيفها في مجالات تصنيع عسكري لا مسوغ له، وبالتالي أثر في تكوين رأس المال في العراق وهذا بدوره أدى إلى عدم القدرة على الإنتاج ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي في العراق.
- ٦- تركت الحرب تداعياتها على التركيبة السكانية للشعب العراقي إذ تعرض الشعب العراقي إلى موجات القتل والأسر فضلاً عن حالات التهجير والهجرة، إذ إن جميع الإحصاءات أجمعت على اختفاء (٩٠٠) ألف عراقي بين قتيل وأسير ومهجر ومهاجر (١). وأخيراً يمكن القول إن الحرب العراقية الإيرانية أثرت في مجمل الاقتصاد العراقي وأسهمت في عدم تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في العراق أي عملية تأجيل التنمية ولمدة ثماني سنوات، فقد بلغت التكلفة الإجمالية للحرب نحو (١,٠٧٩) مليار دولار، وكانت تستهلك سنوياً (٦٠ ٪) من الناتج القومي الإجمالي الإيراني و (١٢ ٪) من الناتج القومي الإجمالي العراقي، ومن ثم دخل العراق مرحلة أخرى ولمدة (١٣) سنة أخرى في حصار اقتصادي فرض بموجب قرارات الأمم المتحدة (٢).

- (١) شمس، سمير. النفط حين يتحول إلى نقمة يضع العرب أمام خيارات مصيرية. موقع الشرق الأوسط الالكتروني. > <http://www.asharqalawsat.com>. ٢٩/٠١/٢٠٠٧
- (٢) كريم، هيثم. آثار الحرب العراقية الإيرانية في التنمية الاقتصادية. جريدة الصباح، ٢٩/١/٢٠٠٧.

رابعاً: الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية - الإيرانية

مرت العلاقات العراقية الإيرانية بعدة مراحل تميزت كل واحدة منها بسمات خاصة ، إلا أن الثابت فيها عدم الاستقرار بين البلدين الجارين المسلمين والذي يزداد في مرحلة معينة وينخفض في مرحلة أخرى ، حيث يتم تسويته باتفاقية لا يلبث ان يتجرد احد الأطراف من تلك الاتفاقية التي يرى انها مجحفة بالنسبة له وخاصة إيران ففي عام ١٩٧١ قطعت العلاقات بين البلدين عقب احتلال إيران الجزر الاماراتية في الخليج العربي ثم توصلت الدولتان الى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ليتوصلا الى تخطيط نهائي للحدود بينهما ثم أخذت النزاعات تتصاعد بأعلان الحرب بين البلدين للفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٨ . وبعدما جاء احتلال العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ أنضمت إيران الى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ومجلس الأمن على العراق . ثم بعد ذلك عادت الولايات المتحدة الأمريكية لأحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، حيث تسعى الى أمركة العالم ولو عن طريق الحرب الدائمة أو ما تسميه بالحرب الأستباقية والتي تدعي من خلالها الحق بالقيام بها متجاهله القوانين الدولية التي تمنع الألتجاء الى الحرب إلا في حالة الدفاع الشرعي

، وهذا ما فعلته بالعراق ، حيث تم تغير نظام الحكم فيه ودمرت من خلاله بناء التحتية ومرتكزاته الاقتصادية تاركة فراغا سياسيا وامنيا أستغلته إيران بما يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية^(١) . وقد قامت بتجاوزات حدودية كبيرة وخاصة على الشريط الحدودي للمنطقة الممتدة من قضاء بدره ضمن حدود محافظة واسط باتجاه جنوب العراق ، فضلا عن دورها بزعزعة الاستقرار في البلد من خلال إرسال مخابراتها وأجندتها الخاصة إليه كما أنها تجاوزت على مكامن وآبار النفط وخاصة نفط مجنون وبئر الفكه سنوات ٢٠٠٩-٢٠١٠ رغم تصاعد الاصوات الشعبية والعالمية وبعض الاوساط السياسية في البلد بمطالبة ايران عن هذه التجاوزات والتي ممكن ان تؤثر سلبا على طبيعة العلاقات بين البلدين ، فضلا عن قيام ايران بتغيير المجاري المائية الداخلة الى العراق وتجفيفها والذي يحرم البلد من حقه الدولي بالاستفادة من هذه المياه للاغراض الاجتماعية والاقتصادية والذي انعكس على طبيعة الاراضي الزراعية وتصحرها مما ادى الى هجرة سكانها وهذا ما تطمح اليه ايران^(٢) ولم تتوقف عند هذا الحد وأنها لها دور كبير وواضح على عملية صنع القرار السياسي في البلد من خلال انضمام بعض الساسة العراقيين الى جانبها وقد افرزت الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٠ / ٣ / ٧ إنعكاس واضح على تدخل إيران في شؤون البلد الداخلية من خلال تصريحاتها غير المبرره في إختيار نظام الحكم في العراق بما يتلائم مع مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

١. نور الدين هرمز وآخرون ، الحروب العسكرية في منطقة المشرق العربي ودورها في عدم الاستقرار الاقتصادي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠ .

٢. أحمد رياض ، الولايات المتحدة في ميزان الجيولوتيكي الغربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٩ ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٣٢ . الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات :

١. لم تكن العلاقات العراقية - الإيرانية على وتيرة واحدة من الود والعداء عبر التاريخ.
٢. للحدود الجغرافية بين البلدين أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والسياسية .
٣. قيام إيران بتجاوزات كبيرة مستغلة ضعف العراق وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ م .
٤. من الجانب السياسي فسند ان شعوب هذين البلدين كانا من اقرب الشعوب لبعضهما أيام الأزمات السياسية.
٥. تعتبر الثقافة الإسلامية المنحدرة لدى شعوب البلدين مادة أساسية للتعايش والتفاعل الثقافي والحضاري اذا ما تم قراءتها وفق مصالح الإسلام الحقيقية وموقف القرآن والسنة الحقيقية، وثقافة أهل البيت الإنسانية.
٦. تعتبر العلاقات الاجتماعية بين البلدين جسورا لايمكن تجاوزها، حيث تؤدي الى بناء علاقات استراتيجية على المدى البعيد .

ثانيا : التوصيات :

١. حل المشاكل العالقة بين البلدين والتي كانت سببا للخلاف بينهما بالطرق السلمية .
٢. الرجوع الى الامم المتحدة ومجلس الامن وخاصة فيما يتعلق بمسألة الحدود وأسباب الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ .
٣. خلق مناخ استثماري يستقطب فرص الاستثمار الاقتصادي بين البلدين لأغراض التنمية وتطويرها .
٤. التنسيق المشترك بين البلدين لدخول السواح والزوار من وإلى كلا البلدين وأزالة كافة العراقيل التي تواجههم .
٥. تبادل الخبرات العلمية والبحثية بين البلدين .
٦. تسهيل عملية الاستيراد والتصدير والتبادل التجاري بين البلدين .

قائمة المصادر

١. أنور عبد السلام، مصالح الإستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي من وجهة النظر الأمريكية السوقية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٦٨ ، نيسان ١٩٨٢
٢. الجعفري ؛ بشار ، السياسة الخارجية السورية (١٩٤٦-١٩٨٢) . ط ١ ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٧ .
٣. ابو بكر الدسوقي، مؤتمر شرم الشيخ الدولي ومستقبل العراق ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥٩ القاهرة ٢٠٠٥ .
٤. التقاطعات السياسية في آسيا الوسطى ، بحث منشور على شبكة الانترنت
٥. الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، حقائق عن الحدود العراقية الإيرانية ، كانون الثاني ١٩٦٠ .
٦. بشير عبد الفتاح ، امريكا وايران – مواجهه ام مصلحه ، المجلة السياسية الدولية ، القاهرة ، العدد ٢١٠ نيسان ٢٠٠٥ ، ص ١٦٩ .
٧. ببير رينوفان وجان باتيت ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، ترجمة فايز نقش ، منشورات عويدات (د.ت) .
٨. حسن الخياط ، جغرافية اهورا ومستنقعات جنوب العراق ، القاهرة ومعهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥
٩. حسن مجيد الدجيلي ، إيران والعراق خلال خمسة قرون ، بيروت ، دار الاضواء ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٩ .
١٠. جي ، بي – كيلي ، شبه الجزيرة والخليج العربي ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، الجزء الثاني، بغداد ، ١٩٨٤
١١. خالد السرحاني ، ترسيم الحدود لعراقية – الكويتية بعد ازمة الخليج الثانية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١١١ ، كانون الثاني ١٩٩٣
١٢. خالد العزي ، مشكلة الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران ، بغداد ، مطبعة شفيق ، ١٩٨١ .
١٣. خالدة رشيد السعدون ، تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وإيران ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ١٩٧٠ .
١٤. خليل العاني ، العراق في مفترق الطرق ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٧ القاهرة ، تموز ٢٠٠٤ .
١٥. دراسة عن جغرافية إيران ، بحث منشور على الشبكة الاستراتيجية في الانترنت ص ٣ .
١٦. سالم محمد بديوي ، الحدود العراقية الإيرانية- دراسة جيوبوليتيكية ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات القومية والأشترائية الجامعة المستنصرية ، ١٩٨١ م ، غير منشور .
١٧. سامح راشد، إيران وواشنطن، حسابات متداخلة وضغوط متبادلة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨ القاهرة تشرين الاول ٢٠٠٧ .
١٨. شمس ، سمير ، النفط حين يتحول الى نعمة يضع العرب امام خيارات مصيره . موقع الشرق الاوسط الالكتروني ، ٢٠٠٧ .
١٩. فؤاد حمه خورشيد ، الدول القارية الحبيسة رؤيا جغرافية سياسية، مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد (٣٢) ، السنة ١٩٩٦ .
٢٠. عبدالحق عبد الله، النظام العالمي الجديد – الحقائق والاهوام ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ نيسان ١٩٩٦ .
٢١. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٩٩
٢٢. عبد الرزاق عباس ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية ، مطبعة اسعد ، بغداد ١٩٧٦ .
٢٣. كريم ، هيثم ، اثار الحرب العراقية الايرانية في التنمية الاقتصادية ، جريدة الصباح ٢٠٠٧/١/٢٩
٢٤. كورد سمان، انطوني ، الحرب العراقية الايرانية والامن العربي في الاعوام ١٩٨٤ - ١٩٨٧ (المضامين الاستراتيجية السياسية) ترجمة نافع لبس ،

- مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩١
٢٥. معتز محمد سلامه ، السياسة الخارجية الامريكىه والازمة بين الرئاسة والكونغرس ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ، نيسان ١٩٩٦ .
٢٦. محمد احمد عقله مؤمني ، الحرب العراقية الايرانية دراسة في الجغرافية السياسية ١٩٨٨ .
٢٧. محمد حامد الطائي ، تحديد أقسام سطح العراق ، بغداد ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، ج٥ ، حزيران ، ١٩٦٩
٢٨. محمد موسى متولي ، حوض الخليج العربي ، الجزء الاول ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨
٢٩. محمد رياض ، الولايات المتحدة في ميزان الجيوبولوتيكي الغربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٩ ، بيروت ، ٢٠١٠ .
٣٠. محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية ، مصر ، مكتبة أنجلو المصرية ، ١٩٩٥ دراسة عن جغرافية إيران ن بحث منشور على الشبكة الاستراتيحية في الانترنت
٣١. مركز البحوث والمعلومات ، الأكراد في العراق وإيران بعد الثورة ، بغداد ، ١٩٨٤ ،
٣٢. محمد الدرة ، القضية الكردية ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦ .
٣٣. نور الدين هرمز ، وآخرون ، الحروب العسكرية في منطقة المشرق العربي ودورها في عدم الاستقرار الاقتصادي ، ٢٠٠٧ .
٣٤. نافع القصاب و زميلاه ، الجغرافية السياسية ، مطبعة جامعة ب